

Distr.: General  
17 November 2021  
Arabic  
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

اللجنة الخامسة

البند 139 من جدول الأعمال

تخطيط البرامج

**رسالة مؤرخة 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 موجهة إلى رئيس اللجنة الخامسة من  
رئيس اللجنة الثالثة**

يسرني أن أحيل طيه موجزا للجلسة غير الرسمية للجنة الثالثة للجمعية العامة بشأن "تخطيط البرامج"، التي عُقدت يوم الخميس 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 (انظر المرفق). ونُظر في الجلسة غير الرسمية في البرنامج 14، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والبرنامج 20، حقوق الإنسان، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022. وأرجو ممتنا أن تأخذ اللجنة الخامسة في الاعتبار الآراء التي أعرب عنها أعضاء اللجنة أثناء مداولاتها بشأن البرنامجين 14 و 20 من الميزانية البرنامجية المقترحة.

(توقيع) محمد سياد دوالي

الرئيس

اللجنة الثالثة



الرجاء إعادة استعمال الورق



## المرفق

## موجز الرئيس

- 1 - عقدت اللجنة الثالثة جلسة غير رسمية في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 بشأن "تخطيط البرامج".
- 2 - وقدمت مديرة شعبة السياسات والبرامج والشؤون الحكومية الدولية في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، سارة هندريكس، إحاطة إلى اللجنة بشأن البرنامج 14، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، وقدمت نائبة المفوضة السامية لحقوق الإنسان، ندى الناشف، إحاطة إلى اللجنة بشأن البرنامج 20، حقوق الإنسان، من الميزانية البرنامجية المقترحة للعام نفسه.
- 3 - وعقب هاتين الإحاطتين، أُجريت مناقشة تشاركية مع الدول الأعضاء.

## موجز المداولات

- 4 - أعربت الوفود عن تقديرها لرئيس اللجنة ومكتبها لعقد هذه الجلسة غير الرسمية. وشكرت الوفود أيضا ممثلي الأمانة العامة على إحاطاتيهما.
- 5 - وأشارت الوفود إلى أن لجنة البرنامج والتنسيق هي الجهاز الفرعي الرئيسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة المعني بالتخطيط والبرمجة والتنسيق، وأقرت بما تضطلع به اللجنة من دور استشاري تقني ذي أهمية حاسمة. وأكدت الوفود أيضا أن المسؤولية عن المسائل الإدارية ومسائل الميزانية تقع على عاتق اللجنة الخامسة.
- 6 - وأعربت الوفود عن أسفها لعدم تمكن لجنة البرنامج والتنسيق هذا العام من الاتفاق على توصيات بشأن البرنامجين 14 و 20. وفي هذا الصدد، أعرب بعض الوفود عن تأييدهم تعزيز اللجنة تمكينها لها من تحقيق الغرض المتوخى منها والتوصل إلى اتفاقات بشأن المقترحات المعروضة على نظرها.
- 7 - ولاحظت الوفود أيضا أنه ينبغي أن تظل المسؤولية الرئيسية للجنة البرنامج والتنسيق هي تقديم توصيات إلى الجمعية العامة فيما يتعلق بالبرامج. وشجعت اللجنة بقوة على أن تختتم نظرها في جميع البرامج بتوافق الآراء في دوراتها المقبلة.
- 8 - وأشارت بعض الوفود إلى الفقرة 9 من قرار الجمعية العامة 243/75، التي تنص على أنه في الحالة النادرة التي لا يتسنى فيها للجنة البرنامج والتنسيق أن تقدم استنتاجات وتوصيات بشأن برنامج فرعي أو برنامج بعينه من الميزانية البرنامجية المقترحة، فسيعرض البرنامج الفرعي أو البرنامج على الهيئة العامة أو اللجنة الرئيسية ذات الصلة أو اللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة المسؤولة عن تلك الولايات من أجل تقديم أي استنتاجات وتوصيات بشأن البرنامج الفرعي أو البرنامج المذكور إلى اللجنة الخامسة، في أقرب فرصة، لكي تنظر فيه اللجنة في الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، اعتُبرت الجلسة غير الرسمية فرصة للجنة لكي تقدم توصيات من هذا القبيل.
- 9 - وأعرب وفد البرازيل عن أمله في أن تتمكن اللجنة الثالثة مستقبلا من الانخراط في العملية في وقت أبكر من أجل إجراء المزيد من المناقشات الموضوعية وتحقيق نتائج ملموسة. وذكر الوفد أيضا أنه بعد التوصل إلى اتفاق بشأن الخطوات المقبلة فيما يتعلق بموجز الرئيس، وفق ما هو مذكور في برنامج عمل

الجلسة الحالية، يعترم الوفد سحب مشروعي المقررين A/C.3/76/L.63 و A/C.3/76/L.64. وبالإضافة إلى ذلك، سلط الوفد الضوء على الدور الهام الذي تضطلع به لجنة البرنامج والتنسيق في تجسيد الولايات في إجراءات واقعية، لكنه لاحظ أن من المتطلبات الأساسية، وفقا للقرار 243/75، أن تنظر اللجنة الرئيسية في البرامج عندما لا يتسنى للجنة البرنامج والتنسيق أن تتوصل إلى اتفاق. وأكد وفد مصر مجددا أنه من المناسب إجرائيا أن تناقش اللجنة الثالثة البرامج التي لم تتوصل لجنة البرنامج والتنسيق إلى توافق في الآراء بشأنها، وفقا للمادة 9 من القرار 243/75. وأشار الوفد أيضا إلى أن لجنة البرنامج والتنسيق يمكن أن تبذل المزيد من الجهود فيما يتعلق بالتفاهم بين أعضائها والتعاون فيما بينهم وتحليلهم بروح التوافق.

10 - وذكر وفد كوبا أنه لا يعتبر الجلسة الحالية بديلا للمناقشة الموضوعية التي ينبغي إجراؤها في اللجنة الثالثة لتقديم توصيات إلى اللجنة الخامسة. وأشار الوفد إلى أن الفقرة 9 من القرار 243/75 واضحة بشأن دور اللجان الرئيسية في النظر في البرامج عندما لا يتسنى للجنة البرنامج والتنسيق أن تتوصل إلى اتفاق. ورحب الوفد أيضا بسحب مشروعي المقررين، مشيرا إلى أن دور اللجنة الثالثة ليس هو اعتماد البرامج بل هو تقديم توصيات إلى اللجنة الخامسة.

11 - وقال بعض الوفود إن مناقشة البرامج في اللجنة الثالثة إنما هو تكرار لعمل اللجنة الخامسة. وأعرب وفد إسبانيا عن قلقه إزاء اللجان الرئيسية التي تسعى إلى تغيير نتيجة المناقشات في اللجنة الخامسة وشدد على المبدأ الأساسي المتمثل في إجراء المناقشات البرنامجية والمناقشات بشأن الميزانية في نفس الوقت وفي نفس الهيئة التنظيمية، أي اللجنة الخامسة.

12 - ولاحظ بعض الوفود أيضا أن الإحاطة غير الرسمية لا ينبغي أن تشكل سابقة لدورات اللجنة المقبلة.

13 - وعلاوة على ذلك، لاحظ وفد أستراليا، الذي تكلم أيضا باسم آيسلندا وكندا ونيوزيلندا، أن الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم واضحة جدا بشأن العملية، وأنه تم التوصل إلى اتفاق خلال الفترة التجريبية من دورة الميزانية السنوية بأنه لن تُدخل تغييرات على هذه الأنظمة. وأكد وفد اليابان من جديد ضرورة عدم منع اللجنة الخامسة، المسؤولة عن المسائل الإدارية ومسائل الميزانية، من التعجيل بتناول بنود جدول الأعمال داخلها. وذكر الوفد أن النظر في اللجنة الثالثة ينبغي أن يسير على نحو مواز، إذا لزم الأمر، مع المناقشات بشأن بنود جدول الأعمال ذات الصلة التي تُجرى في اللجنة الخامسة، وأن مساهمة اللجنة الثالثة، إن وجدت، ينبغي أن تُقدّم في أقرب وقت ممكن.

#### البرنامج 14: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

14 - قال وفد الاتحاد الروسي إن البرنامجين يشوبهما بعض أوجه عدم الدقة فيما يتعلق بالولاية وبعض المصطلحات. وقال الوفد إنه ليس بوسعه أن يؤيد البرنامجين في هذه المرحلة.

15 - ورحب وفد الأرجنتين بفرصة عقد جلسة امتثالا للفقرة 9 من القرار 243/75. وأيد الوفد عمل لجنة البرنامج والتنسيق وأشار إلى أن الدول الأعضاء يمكن أن تقدم مقترحات للبرامج، كما أشار إلى أنه يمكن تعزيز عمل اللجنة. وأيد الوفد الموافقة على البرنامج 14 وأعرب عن تأييده القوي لعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

16 - وأعرب وفد السلفادور عن شكره لإتاحة الفرصة لمناقشة تخطيط البرامج في اللجنة الثالثة، وأقر بدور لجنة البرنامج والتنسيق في مجال التخطيط والبرمجة والتنسيق، وهو ما ينبغي إنجازه في الوقت المناسب وعلى أساس توافق الآراء. وأشار الوفد إلى ضرورة استعراض أساليب عمل لجنة البرنامج والتنسيق

لضمان تخصيص ما يكفي من الوقت والموارد لعملها حتى تكون المناقشات في اللجان الرئيسية حلاً يُلبأ إليه عندما لا يتبقى سبيل غيره. وأيد الوفد ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة وأعرب عن أمله أن تعتمد اللجنة الخامسة البرنامج.

17 - وأشار وفد البرازيل إلى أنه من خلال عمل لجنة البرنامج والتنسيق، تُجسّد على أرض الواقع الولايات المستمدة من القرارات، وذلك عن طريق الأنشطة التي تنجزها المنظمة. وأعرب الوفد عن تأييده للبرنامج 14 بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لا سيما فيما يتعلق بعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ورحب بالجهود المبذولة لتزويدها بالموارد الكافية للوفاء بولايتها من أجل المضي في النهوض بتمكين المرأة وحماية وتعزيز حقوق الإنسان الواجبة للنساء والفتيات بالتعاون الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

18 - وأكد وفد فرنسا مجدداً تأييده الكامل لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وولايتها، وأشار إلى منتدى جيل المساواة وإلى التعهد بتقديم مبلغ 40 بليون دولار لفائدة المساواة بين الجنسين. وأيد الوفد الاقتراح الداعي إلى دعوة اللجنة الخامسة إلى الموافقة على البرنامج 14 دون تعديل.

19 - وأشار وفد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى الدور التقني والاستشاري الهام الذي تضطلع به لجنة البرنامج والتنسيق فيما يتعلق بالميزانيات البرنامجية، وأشار إلى أنه تم الاتفاق على ولايات البرامج التي نوقشت. وأعرب الوفد عن أمله أن تتمكن اللجنة من التوصل إلى توافق في الآراء في العام القادم. وقال الوفد إنه يرى في البرنامج 14 الدور الحاسم لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في تقوية القواعد والمعايير العالمية وفي تعزيز التنسيق والاتساق وتعميم المنظور الجنساني على نحو أكثر فعالية على صعيد منظومة الأمم المتحدة ككل. ورحب الوفد بالإشارات إلى الشراكات والبرمجة المشتركة والتعاون، لا سيما مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، واعتبره أمراً بالغ الأهمية لدعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني على صعيد منظومة الأمم المتحدة ككل. ورحب الوفد بالتركيز على العمل المناخي المراعي للفوارق بين الجنسين، وبالعامل على وضع خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. ودعا الوفد الرئيس إلى التوصية بأن توافق اللجنة الخامسة على البرنامج 14.

20 - واعترفت وفود أستراليا وآيسلندا وكندا ونيوزيلندا بالدور الهام للجنة البرنامج والتنسيق في تقديم استنتاجات وتوصيات بشأن الخطط البرنامجية، وأشارت إلى الاتفاق على عدم تعديل الأظمنة القائمة خلال الفترة التجريبية من دورة الميزانية السنوية. ونُكرت الوفود بأن الولايات المدرجة في جميع الخطط البرنامجية قد حظيت بموافقة الدول الأعضاء عليها، واعتبرت أن الخطة البرنامجية تجسّد الولايات ذات الصلة الصادرة عن الدول الأعضاء تجسيدا دقيقا. وأيدت الوفود بقوة العمل الحاسم في مجال تعزيز وحماية المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، بحيث تُحترم حقوق الفقراء. ودعت الوفود الرئيس إلى التوصية، باسم اللجنة الثالثة، بأن توافق اللجنة الخامسة على البرنامج 14 لعام 2022.

21 - وأعرب وفد الولايات المتحدة عن تقديره للعمل الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة في جميع أنحاء العالم. واعترف الوفد بالدور التقني والاستشاري للجنة البرنامج والتنسيق وأعرب عن أمله في أن تتوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع الخطط البرنامجية مستقبلا. وأعرب الوفد عن تأييده الكامل لولاية وعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة باعتبارها الهيئة الرئيسية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، وأقر بأن النهوض بالمساواة بين الجنسين عنصر حاسم في عمل الأمم

المتحدة في جميع الركائز الثلاث، وخاصة خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وأكد الوفد مجددا أهمية إحالة البرنامج إلى اللجنة الخامسة لكي تنظر فيه في الوقت المناسب.

22 - وأعرب وفد كوبا عن تأييده لدور لجنة البرنامج والتنسيق وللمناقشة في اللجنة الثالثة. وأعرب الوفد عن التزامه الكامل بولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

23 - وأشار وفد الاتحاد الأوروبي إلى فهمه بأن الجلسة لن تقوض دور لجنة البرنامج والتنسيق في المستقبل، ودعا اللجنة إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع البرامج في الدورات المقبلة، على أن تكون اللجنة الخامسة مسؤولة عن اعتمادها. وأعرب الوفد عن تأييده وتقديره الكاملين للدور الرئيسي الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة في النهوض بالمساواة بين الجنسين وفي تمتع كل النساء والفتيات بجميع حقوق الإنسان وتمكينهن؛ وكرر الإعراب عن تأييده للمجالات المواضيعية الخمسة المحددة في البرنامج، وحث الدول الأعضاء على ضمان التمويل الكافي لتنفيذه؛ وسلّم بالمسؤولية الهامة التي تتحملها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني على صعيد منظومة الأمم المتحدة ككل، بما يشمل المجالات الناشئة مثل الرقمنة والعمل المتعلق بالمناخ والبيئة. وقال الوفد إنه يحيط علما بمنتدى جيل المساواة، الذي نظّمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتشارك في رئاسته كل من فرنسا والمكسيك، بالشراكة مع المجتمع المدني، ابتغاء النهوض بالمساواة بين الجنسين. وقال الوفد إنه سيعارض إدخال تعديلات على لجنة البرنامج والتنسيق واللجنتين الثالثة والخامسة بهدف إضعاف الإشارات إلى حقوق الإنسان وتعزيز المساواة بين الجنسين، وأعرب عن رأيه بأن اللجنة الخامسة ينبغي أن تعتمد البرنامج دون تعديلات.

24 - وأعرب وفد مالطة عما يوليه من أهمية كبرى للجنة البرنامج والتنسيق وعملها وعن تأييده للنتائج التوافقية بشأن البرنامج 14. واعترف الوفد أيضا بدور اللجنة الخامسة في مناقشة الخطط البرنامجية واعتمادها. وشجع الوفد الرئيس بقوة على التوصية بالموافقة على البرنامج في رسالة إلى اللجنة الخامسة.

25 - وأعرب وفد إيطاليا عن تأييده الكامل للبرنامج المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسلّم الوفد بدور لجنة البرنامج والتنسيق في مجال التخطيط والبرمجة والتنسيق. وأشار إلى ضرورة استبقاء العملية الحالية في الموافقة على الخطط البرنامجية.

26 - وأعرب وفد الجمهورية الدومينيكية عن تأييده الكامل للعمل الهام الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأقر الوفد بأن لجنة البرنامج والتنسيق هي الهيئة الرئيسية المعنية بالتخطيط والبرمجة والتنسيق، وأعرب عن أسفه لعدم تمكن اللجنة من الاتفاق على استنتاجات وتوصيات بشأن البرنامج 14 المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ودعا الوفد اللجنة إلى اختتام عملها في الوقت المحدد وبتوافق الآراء في الدورات المقبلة. ودعا الوفد الرئيس بأن يوصي اللجنة الخامسة، باسم اللجنة الثالثة، بأن توافق الجمعية العامة على البرنامج 14 المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة دون تعديلات.

27 - وأقر وفد اليابان بأن من اختصاص كل لجنة أن تقرر ما إذا كانت ستتناول مسألة تخطيط البرامج في برنامج عملها أو طريقة قيامها بذلك، وسلّم بالمسؤولية الجماعية عن الموافقة على الخطط والميزانيات البرنامجية في الوقت المناسب. وطلب الوفد تقديم توصية إلى اللجنة الخامسة للموافقة على البرنامج 14 المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

28 - وأكد وفد هولندا مجددا تأييده الكامل لعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأعرب عن خيبة أمله لعدم توصل لجنة البرنامج والتنسيق إلى توافق في الآراء بشأن عدد من البرامج للعام الثالث على التوالي. ذلك

أن اللجنة لم توافق، منذ عام 2018، على البرنامج 14 المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وشجع الوفد اللجنة على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع البرامج في الدورات المقبلة حتى يتمكن مديرو البرامج من تنفيذها استناداً إلى توجيهات واضحة تقدمها الدول الأعضاء. وأعرب الوفد عن تقديره للعمل الذي يضطلع به مديرو البرامج من أجل تجسيد الولايات التي انتقلت عليها الدول الأعضاء بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إجراءات ملموسة ومجدية ونافعة للناس. وأيد الوفد الاقتراح بأن يوصي الرئيس بالموافقة على البرنامج 14 في رسالة إلى اللجنة الخامسة.

29 - وأعرب وفد سويسرا، الذي تكلم أيضاً باسم ليختنشتاين، عن أسفه لعدم تمكن لجنة البرنامج والتنسيق من الاتفاق على استنتاجات وتوصيات بشأن البرنامج. وأعرب الوفد عن ارتياحه الكامل للخطوة البرنامجية 14 وشكر الأمين العام عليها وأوصى بأن توافق اللجنة الخامسة على البرنامج دون تعديل.

30 - وأعرب وفد المكسيك عن أسفه لأن لجنة البرنامج والتنسيق لم تقدم استنتاجات وتوصيات بشأن البرامج المعروضة على نظرها، وأشار إلى أن دور اللجنة الخامسة هو الموافقة على البرامج. وأيد الوفد دعوة اللجنة الخامسة إلى الموافقة على البرنامج دون تعديلات. وأكد الوفد مجدداً تأييده الكامل للعمل الحاسم الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة في جميع أنحاء العالم.

31 - وأبرز وفد الصين أهمية التعاون والتفاهم المتبادل والكفاءة والفعالية في عمل الأمم المتحدة. وأعرب الوفد عن أسفه لأن لجنة البرنامج والتنسيق لم تتوصل إلى توافق في الآراء بشأن البرنامج 14 المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ودعا الوفد إلى أن يكون البرنامج أكثر توازناً وأن يركز بشكل أقوى على القضاء على الفقر وعلى التمكين الاقتصادي، والصحة والتعليم، والتصدي للتحديات الجديدة من قبيل سد الفجوة الرقمية بين الجنسين.

32 - وأشار وفد إسبانيا إلى أن عرض المسائل البرنامجية ومسائل الميزانية على اللجان الرئيسية، مثل اللجنة الثالثة، لكي تناقشها يضع سير عمل المنظمة والهيئات التي تتناول تلك المناقشات موضع سؤال. وهذه المسائل ينبغي أن تتناولها اللجنة الخامسة.

33 - وأعرب وفد مصر عن تأييده الكامل لعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ولما تبذله من جهود.

34 - وأكد وفد النمسا من جديد تأييده الكامل لعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وسلّم الوفد بالدور الاستشاري للجنة البرنامج والتنسيق في استعراض البرامج. وقال إنه ينبغي ألا تكرر اللجنة الثالثة عمل لجنة البرنامج والتنسيق أو اللجنة الخامسة. ودعا الوفد إلى أن تعتمد اللجنة الخامسة البرنامجين.

35 - وأكد وفد سلوفينيا أن دور لجنة البرنامج والتنسيق هو تقديم توصيات إلى الجمعية العامة بشأن الخطط البرنامجية المقترحة، التي ينبغي أن تعتمدها اللجنة الخامسة بعد ذلك. وأكد الوفد مجدداً تأييده وتقديره الكاملين لعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ودورها الرئيسي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع وفي النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. ودعا الوفد إلى اعتماد البرنامج من قبل اللجنة الخامسة.

36 - وأشار وفد لكسمبرغ إلى أن المناقشات المتعلقة بالبرامج ينبغي أن تظل ذات طابع تقني وأن يناقشها خبراء اللجنة الخامسة وألا تُكرَّر في اللجنة الثالثة. وأعرب الوفد عن تأييده لوجود لجنة برنامج وتنسيق تتسم بالقوة، وأشار إلى ضرورة مواصلة اعتماد الخطط والميزانيات البرنامجية بطريقة توافقية بين جميع الدول الأعضاء، بما يشمل البرنامج 14.

37 - وأقر وفد الجزائر بأن لجنة البرنامج والتنسيق هي الهيئة المختصة بمناقشة البرنامج والميزانية والاتفاق بشأنهما، وبأنه في حال عدم توصلها إلى اتفاق، ينبغي أن تُحال الخطة البرنامجية إلى لجنة رئيسية تابعة للجمعية العامة بغية تقديم استنتاجات وتوصيات. وأشار الوفد إلى أن البرامج التي نوقشت تفتقر إلى التوازن والتوافق مع ولاياتها. وقال إنه وفقا للقرار 243/75، ينبغي للجنة أن تقدم توصية بشأن البرنامج.

38 - وأشار وفد باكستان إلى أنه ينبغي أن يُذكر في الموجز أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن البرامج وأنه ينبغي إتاحة الموارد المالية بطريقة متوازنة، لا سيما في سياق كوفيد-19.

39 - وردت نائبة مدير شعبة السياسات والبرامج والشؤون الحكومية الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، شوكو إيشيكاوا، على الأسئلة التي طرحتها الوفود. وأشارت إلى أن العالم يمر بمرحلة حرجية بالنظر إلى تأثير كوفيد-19 على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقالت إن ولاية ووظائف هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بوصفها كيانا مركبا، تشمل تقديم الدعم المعياري للهيئات الحكومية الدولية، والتنسيق على منظومة الأمم المتحدة، والأنشطة التنفيذية. وتسترشد هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عملها بالإطار المعياري العالمي، بما في ذلك إعلان ومنهاج عمل بيجين، وعمل لجنة وضع المرأة، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، وقرار مجلس الأمن 1325 (2000) والقرارات اللاحقة. ويستند عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتسترشد الهيئة بالركائز الثلاث للأمم المتحدة، وتعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بجميع أبعادها، بما يشمل القضاء على الفقر. وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع شركاء الأمم المتحدة على ضمان مراعاة منظور جنساني عند العمل على قضايا مثل الإدماج الرقمي والوصول الرقمي.

## البرنامج 20: حقوق الإنسان

40 - قال وفد الاتحاد الروسي إن بعض عناصر البرنامجين تتضمن أوجه عدم دقة فيما يتعلق بالولايات والمصطلحات المتفق عليها. ودُكر الوفد بمقترحاته الرامية إلى تصويب أوجه عدم الدقة هذه خلال دورة لجنة البرنامج والتنسيق، وأكد من جديد ضرورة معالجة تلك الأوجه. وأعرب عن أمله في أن تتواصل المشاركة البناءة بشأن هذين البرنامجين، ثم استدرك قائلا إنه ليس بوسعها تأييد البرنامجين في هذه المرحلة.

41 - وأعرب وفد الأرجنتين عن تأييده القوي لتعزيز عمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من أجل النهوض بمعايير أعلى في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وذكر الوفد أن من الأهمية بمكان بالنسبة له أن يوافق على البرنامجين كليهما بالعبارات التي قُدم بها من قبل الأمانة العامة. وفي إطار تعليق عام، دافع الوفد عن الصلاحية المخولة للدول الأعضاء باقتراح تعديلات على المقترحات التي تقدمها الأمانة العامة في كل برنامج. وأعرب الوفد أيضا عن تأييده لدور لجنة البرنامج والتنسيق بوصفها الجهاز الفرعي الرئيسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، وأشار إلى أن هناك حاجة إلى تعزيز اللجنة حتى تتمكن من تحقيق الغرض المتوخى منها والتوصل إلى اتفاقات بشأن جميع البرامج المعروضة على نظرها. وأعرب الوفد، في ظل عدم توصل لجنة البرنامج والتنسيق إلى توافق للآراء، عن تأييده لتمكين كل لجنة من مناقشة البرنامجين المعنيين.

42 - وأعرب وفد السلفادور عن اعتقاده الراسخ بأن حقوق الإنسان تمثل حجر الزاوية في عمل الأمم المتحدة. وأعرب الوفد عن أمله في أن يحظى البرنامجان معا بتمويل كاف في الوقت المناسب، ودعا اللجنة الخامسة إلى اعتمادهما. وفي إطار تعليق عام، أقر الوفد بالدور الهام الذي تضطلع به لجنة البرنامج

والتنسيق بوصفها الجهاز الفرعي الرئيسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، وشدد على أن ولاية اللجنة ومسؤوليتها ووظائفها ينبغي أن تتحقق في الوقت المناسب وأن تستند إلى نهج توافقي. وأشار الوفد إلى أن أي بديل من شأنه أن يضعف جوهر الدور الاستشاري التقني للجنة وأن يقوضه. ودعا الوفد إلى استعراض أساليب عمل اللجنة لضمان تخصيص ما يكفي من الوقت والموارد للنظر في كل برنامج من الناحية الموضوعية وتمكين اللجنة من التوصل إلى اتفاق توافقي مفيد. وأعرب الوفد، في معرض إشارته إلى قرار الجمعية العامة 243/75، عن قلقه من أن يصبح النظر في البرامج المفتوحة في اللجان الرئيسية ممارسة شائعة، مما قد يقوض ولاية لجنة البرنامج والتنسيق ويزيد عبء العمل الذي تتحمله اللجان الرئيسية. وذكر الوفد أن المناقشات بشأن البرامج داخل اللجان الرئيسية ينبغي أن تتخذ كحل يُلجأ إليه عندما لا يتبقى سبيل غيره، بسبب نقص الخبرة داخل تلك اللجان وبسبب التعقيدات الناجمة عن كوفيد-19.

43 - وشكر وفد البرازيل مفوضية حقوق الإنسان على مواصلة مشاركتها مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين. وسلط الوفد الضوء على النهج الشامل المعتمد في الاستراتيجية الشاملة لعام 2022، ولا سيما فيما يتعلق بإدماج منظور الإعاقة، وقال إنه متفائل لما سُجل من نتائج فيما يتعلق بوصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مجلس حقوق الإنسان. وفي معرض الإشارة إلى البرنامج الفرعي 1 (ب)، أثنى الوفد على المفوضية لما تبذله من جهود ترمي إلى إدماج الحق في التنمية في الشراكات الإنمائية العالمية، واستزاد من المعلومات عن الإجراءات الملموسة المتخذة لتنفيذ البرنامج. وفي معرض الإشارة إلى البرنامج الفرعي 1 (ج)، رحب الوفد بإدراج زمالة الشعوب الأصلية والأقليات واستزاد من المعلومات عن تجربة المستفيدين من هذه الزمالة.

44 - وأعرب وفد فرنسا عن تأييده القوي لعمل مفوضية حقوق الإنسان، وأصر على ضرورة تزويدها بالموارد اللازمة للوفاء بولايتها الطموحة. وذكر الوفد أن حقوق الإنسان يجب أن تكون في صميم جميع الجهود الرامية إلى إعادة البناء على نحو أفضل. ودعا الوفد اللجنة الخامسة إلى الموافقة على البرنامجين دون تعديل. وفي إطار تعليق عام، لاحظ الوفد أن اللجنة الثالثة يعوزها المهارات التقنية والوقت لمناقشة المسائل التي تقع مسؤوليتها أساساً على عاتق لجنة البرنامج والتنسيق.

45 - وأشار وفد المملكة المتحدة إلى أن عمل الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان أصبح أكثر أهمية في أعقاب الأخطار التي تهدد حقوق الإنسان بسبب جائحة كوفيد-19. ورحب الوفد بالتزام مفوضية حقوق الإنسان بمواصلة العمل مع الدول الأعضاء وجميع الجهات الفاعلة المعنية لمساعدتها في جهودها الرامية إلى إعمال حقوق الإنسان، وذلك من خلال تقديم المشورة التقنية ودعم الآليات وإقامة أشكال من الوجود القطري. وأثنى الوفد أيضاً على تقرير المفوضية إدراج المنظور الجنساني ومنظور الإعاقة في أنشطتها التنفيذية وفي نواتجها المستهدفة ونتائجها. وطلب الوفد من الرئيس أن يوصي اللجنة الخامسة، باسم اللجنة الثالثة، بأن توافق الجمعية العامة على البرنامجين دون تعديل. وفي إطار تعليق عام، أكد الوفد أن هذه الجلسة لا تشكل أي سابقة. وأشار الوفد إلى أنه لا يعتبر استعراض هذين البرنامجين في اللجنة الثالثة استخداماً جيداً لوقت اللجنة، وأعرب عن أسفه لأن الأمر قد صرف انتباه اللجنة عن المسائل التي ينبغي لها أن تركز عليها، مثل إعمال الهيكل الدولي لحقوق الإنسان، وضمان التمييز في أفطع أزمات حقوق الإنسان التي تحدث في جميع أنحاء العالم، وإحراز تقدم بشأن معايير حقوق الإنسان ذات الأهمية. وأكد الوفد كذلك أن اللجنة الخامسة لا تزال تضطلع بالدور المتمثل في اعتماد هذين البرنامجين، وذكر أنه سيواصل معارضة المحاولات الرامية إلى تغيير الدور المنوط باللجنة الثالثة.



46 - وأعرب وفد أستراليا، الذي تكلم باسم آيسلندا وكندا ونيوزيلندا أيضا، عن تأييده القوي لعمل مفوضية حقوق الإنسان الحاسم في تعزيز احترام حقوق الإنسان، وهو ما اعتبره الوفد أساسيا لإيجاد عالم يسوده العدل والمساواة. وذكر الوفد أن الخطتين البرنامجيتين تتضمنان تبياننا دقيقا للولايات ذات الصلة الصادرة عن الدول الأعضاء، وأعرب عن معارضته أي تغيير يُدخل على الخطتين المقترحتين. وطلب الوفد من الرئيس أن يوصي اللجنة الخامسة، باسم اللجنة الثالثة، بأن توافق الجمعية العامة على الخطتين البرنامجيتين على نحو ما اقترحه الأمين العام. وفي إطار تعليق عام، لاحظ الوفد أن الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم واضحة جدا بشأن العملية، وأنه تم التوصل إلى اتفاق خلال الفترة التجريبية من دورة الميزانية السنوية على أنه لن تُدخل تغييرات على هذه الأنظمة. وذكر الوفد بأن دور لجنة البرنامج والتنسيق واللجان الرئيسية في استعراض البرامج هو ضمان توافق تلك البرامج مع الولايات التي سبق أن وافقت عليها الدول الأعضاء، وتقديم استنتاجات أو توصيات إلى اللجنة الخامسة في أقرب فرصة لكي تنتظر فيها اللجنة الخامسة في الوقت المناسب.

47 - وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده الكامل للخطة البرنامجية 20 وأكد مجددا أهمية العمل الذي تقوم به مفوضية حقوق الإنسان في مجال النهوض بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، بوسائل منها هيئات المعاهدات ومجلس حقوق الإنسان وإجراءاته الخاصة وعملية الاستعراض الدوري الشامل. وأشار الوفد إلى أن الخطة البرنامجية لها أهمية خاصة بالنظر إلى التراجع المسجل فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم وإلى تأثير كوفيد-19 من حيث مفاقمة ذلك التراجع. ودعا الوفد إلى الموافقة على البرنامجين معا وإرسال التوصيات إلى اللجنة الخامسة من خلال قنوات النظر المناسبة. وفي إطار تعليق عام، أكد الوفد أن هذه الجلسة لا تشكل سابقة، وأنه يرى أنه من المناسب من الناحية الإجرائية إحالة توصيات لجنة البرنامج والتنسيق مباشرة إلى اللجنة الخامسة. وأشار الوفد إلى أنه ليس من اختصاص اللجنة الثالثة إعادة النظر في عمل لجنة البرنامج والتنسيق أو إعادة فتح الخطط البرنامجية.

48 - وكرر وفد كوبا تأكيد التقليد الذي اتبعه منذ أمد بعيد في التعاون والالتزام مع مفوضية حقوق الإنسان، وأشار إلى عضويته الحالية في مجلس حقوق الإنسان. وفي معرض الإشارة إلى البرنامج 20، استقرس الوفد عن الولاية الحكومية الدولية المتفق عليها لإدماج النهج القائمة على حقوق الإنسان في عمل الأفرقة القطرية للأمم المتحدة والمنسقين المقيمين، لأنه لم ترد أي إشارة إلى هذه الولاية في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية الأحداث عهدا (القرار 233/75). وأشار الوفد إلى أن لديه شواغل بشأن البرنامجين ولا يمكنه تأييد اعتمادهما. وذكر الوفد، على وجه الخصوص، أنه يعتبر الموافقة على البرنامج 20 في صياغته الحالية أمرا سابقا لأوانه.

49 - وأعرب وفد الاتحاد الأوروبي عن تأييده القوي لعمل مفوضية حقوق الإنسان ودعا الدول الأعضاء إلى ضمان أن يكون دعم الميزانية متناسبا مع التوقعات الكبيرة المنتظرة من المفوضية. ودعا الوفد إلى أن تتيح الخطتان البرنامجيتان والميزانيتان البرنامجيتان الوسائل اللازمة للمفوضية لتمكينها من التنفيذ الكامل لنداء الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان. وذكر الوفد أنه سيواصل معارضة أي تعديلات تهدف إلى إضعاف الإشارات إلى حقوق الإنسان، في اللجنتين الثالثة والخامسة على السواء. وأشار الوفد إلى أن البرنامج 20 يبين على وجه التحديد والدقة الولايات ذات الصلة، ودعا اللجنة الخامسة إلى اعتمادها دون تعديل. وفي إطار تعليق عام، أكد الوفد أن هذه الجلسة لا تشكل سابقة. وقال الوفد إن إضافة هذه المسألة

المعقدة إلى جدول أعمال اللجنة الثالثة لا يتوافق مع عبء العمل الذي تتحمله ويصرف تركيزها عن حالة حقوق الإنسان في العالم، وهي جوهر عمل اللجنة.

50 - وطلب وفد مالطة من الرئيس أن يوصي اللجنة الخامسة بالموافقة على البرنامجين. وفي إطار تعليق عام، لاحظ الوفد أن الجلسات غير الرسمية في اللجنة الثالثة ينبغي ألا تتدخل في عمل لجنة البرنامج والتنسيق أو اللجنة الخامسة. وأعرب الوفد أيضا عن قلقه إزاء ما يشكله النظر في تخطيط البرامج من عبء إضافي على اللجنة الثالثة، وأقر بخبرة لجنة البرنامج والتنسيق في هذه المسألة.

51 - وأعرب وفد إيطاليا عن تأييده الكامل للبرنامج 20. وفي إطار تعليق عام، أكد الوفد أن هذا الجلسة لا تشكل سابقة. ودعا الوفد إلى المحافظة بالكامل على عملية تحقق لجنة البرنامج والتنسيق من امتثال الخطط البرنامجية للولايات ذات الصلة ثم إحالة توصياتها إلى اللجنة الخامسة لاعتمادها.

52 - وأعرب وفد الجمهورية الدومينيكية عن تأييده الكامل للعمل الذي تضطلع به مفوضية حقوق الإنسان وطلب إلى الرئيس أن يوصي اللجنة الخامسة، باسم اللجنة الثالثة، بأن توافق الجمعية العامة على البرنامجين دون تعديلات. وفي إطار تعليق عام، أشار الوفد إلى أن المسؤولية الرئيسية للجنة البرنامج والتنسيق هي تقديم توصيات إلى الجمعية العامة بشأن تخطيط البرامج. ودعا الوفد إلى تعزيز تلك اللجنة وشجعها على اختتام عملها في الوقت المحدد وبتوافق الآراء في الدورات المقبلة. وذكر الوفد أنه ليس من صلاحيات اللجنة الثالثة أن تتناول تخطيط البرامج نظرا لعبء العمل الثقيل الذي تتحمله، وأكد أن هذه الجلسة لا تشكل سابقة.

53 - وطلب وفد اليابان من الرئيس أن يوصي اللجنة الخامسة، باسم اللجنة الثالثة، بأن توافق الجمعية العامة على البرنامجين دون تعديل. وفي إطار تعليق عام، ذكّر الوفد الدول الأعضاء بمسؤوليتها الجماعية عن الموافقة على الخطط البرنامجية والميزانيات البرنامجية في الوقت المناسب. وأكد الوفد مجددا ضرورة عدم منع اللجنة الخامسة، المسؤولة عن المسائل الإدارية ومسائل الميزانية، من التعجيل بتناول بنود جدول الأعمال داخلها. وقال الوفد إن النظر في اللجنة الثالثة ينبغي أن يسير على نحو مواز، إذا لزم الأمر، مع المناقشات بشأن بنود جدول الأعمال ذات الصلة التي تُجرى في اللجنة الخامسة، وأن مساهمة اللجنة الثالثة، إن وجدت، ينبغي أن تُقدّم في أقرب وقت ممكن.

54 - وأعرب وفد هولندا عن تأييده الكامل لعمل مفوضية حقوق الإنسان وطلب إلى الرئيس أن يوصي اللجنة الخامسة، باسم اللجنة الثالثة، بأن توافق الجمعية العامة على البرنامجين دون تعديل. وفي إطار تعليق عام، أعرب الوفد عن قلقه بشكل خاص لأن البرنامجين لم يحظيا بموافقة لجنة البرنامج والتنسيق عليهما منذ عام 2018. وأعرب الوفد عن اعتقاده الراسخ بأن المناقشة المتعمقة بشأن تخطيط البرامج في اللجان الرئيسية من شأنها أن تقوض عمل لجنة البرنامج والتنسيق وتهدد إمكانية اتخاذ القرارات على أساس توافقي في المستقبل. وأقر الوفد بأن اللجان الرئيسية مكلفة بمناقشة البرامج والبرامج الفرعية، ولكنه ذكر أن اعتمادها هو من صلاحيات اللجنة الخامسة في نهاية المطاف.

55 - وأعرب وفد سويسرا، الذي تكلم باسم ليختنشتاين أيضا، عن ارتياحه الكامل لكل من الخطتين البرنامجيتين وطلب من الرئيس أن يوصي اللجنة الخامسة بالموافقة على البرنامجين دون تعديل. وفي إطار تعليق عام، أشار الوفد إلى أنه كان يفضل ألا تكون المناقشة الحالية قد جرت في اللجنة الثالثة لأن ذلك يشكل تكرارا لعمل اللجنة الخامسة. وذكر الوفد أن اللجنة الثالثة ليست ملزمة بالنظر في الخطط البرنامجية

التي لم تتوصل لجنة البرنامج والتنسيق إلى نتيجة بشأنها، ودعاها إلى التركيز على العناصر الموضوعية الحافلة بالبند أصلا.

56 - وأعرب وفد المكسيك عن تأييده الكامل للعمل الحاسم الذي تقوم به مفوضية حقوق الإنسان في مجال إعمال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وطلب الوفد من الرئيس أن يوصي بأن توافق اللجنة الخامسة، ثم الجمعية العامة، على البرنامجين دون تعديل. وفي إطار تعليق عام، لاحظ الوفد أن الولايات المدرجة في البرامج قد تم الاتفاق عليها بالفعل ولا ينبغي إعادة فتحها أو إخضاعها للمناقشة في اللجنة الثالثة.

57 - ورحب وفد الصين بجهود مفوضية حقوق الإنسان الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، لا سيما في التصدي لجائحة كوفيد-19. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء النقص الكبير في الاستثمار في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإدراج مصطلحي "القائم على حقوق الإنسان" و "القائم على الحقوق" في الخطتين البرنامجيتين، حيث أشار الوفد إلى أنهما ليسا مصطلحين متفق عليهما عالميا. ودعا الوفد إلى الترويج للركائز الثلاث للأمم المتحدة وخطة عام 2030 وتنفيذها بطريقة متوازنة. ورحب الوفد بتقديم منظومة الأمم المتحدة المساعدة للدول الأعضاء، وفقا لولاياتها وبناء على طلبات من الدول الأعضاء، في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، لكنه حث على عدم تعميم مراعاة حقوق الإنسان في عمل منظومة الأمم المتحدة بأكملها. وقال الوفد إن من الضروري أن تخصص المفوضية مزيدا من الموارد لمواجهة التأثير السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على حقوق الإنسان. وأعرب الوفد عن أسفه لأن البرنامج 20 لم يتمكن من أن يعكس بدقة الولايات ذات الصلة وشواغل الدول الأعضاء. وفي إطار تعليق عام، سلط الوفد الضوء على أهمية التعاون والتفاهم المتبادل والكفاءة والفعالية في عمل الأمم المتحدة، وأعرب عن تأييده لجعل لجنة البرنامج والتنسيق المنتدى الرئيسي لاستعراض تخطيط البرامج والتوصل إلى توافق في الآراء.

58 - وأعرب وفد إسبانيا عن تأييده لكلا البرنامجين، على نحو ما اقترحته الأمانة العامة. غير أن الوفد أشار إلى أن البرامج الموضوعية ليست أهم شيء تجري مناقشته في هذه الجلسة. وذكر الوفد أن النظر في المسائل البرنامجية ومسائل الميزانية في اللجان القطاعية أمر خطير لأنه يقوض المبدأ الأساسي لعمل المنظمة، ألا وهو ضرورة أن تعقد المناقشات المتعلقة بالمسائل البرنامجية مقترنة بالمناقشات المتعلقة بمسائل الميزانية ومن جانب الهيئة التنظيمية نفسها، وهي اللجنة الخامسة. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء اللجان القطاعية التي تسعى إلى تغيير نتيجة المناقشات في اللجنة الخامسة. وأشار الوفد إلى أن المناقشات في اللجان القطاعية يظهر مشكلة كامنة تتمثل في محاولة بعض الوفود الدفع بمصالحها الوطنية قدما من خلال التدخلات البرنامجية، الأمر الذي يشكل خطرا كبيرا على عمل الأمم المتحدة ويفضي إلى صعوبات بين الدول الأعضاء.

59 - وأعرب وفد مصر عن تأييده الكامل لعمل مفوضية حقوق الإنسان.

60 - وأعرب وفد النمسا عن تأييده الكامل لعمل مفوضية حقوق الإنسان ودعا اللجنة الخامسة إلى اعتماد البرنامجين، دون تعديل وفي الوقت المناسب. وفي إطار تعليق عام، أكد الوفد أن هذه الجلسة لا تشكل سابقة، وحث على عدم تكرار عمل لجنة البرنامج والتنسيق أو اللجنة الخامسة في اللجنة الثالثة، وذلك على حساب المناقشات الموضوعية الأخرى.

61 - وكرر وفد سلوفينيا تأييده وتقديره الكاملين لعمل مفوضية حقوق الإنسان ودورها الرئيسي. وأعرب الوفد عن تقديره لجهود الأمين العام في تجسيد الولايات ذات الصلة تجسيدا دقيقا في الخطط البرنامجية،

ودعا إلى اعتماد تلك الخطط من قبل اللجنة الخامسة دون تعديل. وفي إطار تعليق عام، أكد الوفد أن هذه المناقشة لم تشكل أي سابقة وحث على عدم تقويض دور لجنة البرنامج والتنسيق وصلاحياتها.

62 - وأعرب وفد لكسمبرغ عن تأييده الكامل لكلا البرنامجين. وفي إطار تعليق عام، ذكر الوفد أن المناقشات البرنامجية في اللجنة الثالثة ينبغي أن تظل تقنية وحث اللجنة على مواصلة التركيز على معالجة العديد من المسائل القائمة في مجال حقوق الإنسان، وهو ما يشكل جوهر عمل اللجنة.

63 - وأعرب وفد الجزائر عن قلقه من أن البرنامج المتعلق بحقوق الإنسان يفقر إلى التوازن، لا سيما فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن الإفراط في التمويل بغية تعزيز بعض الحقوق على حساب حقوق أخرى. ودعا الوفد إلى تحقيق التوازن من حيث تمويل أعمال جميع الحقوق المعترف بها في إعلان فيينا. وأعرب الوفد كذلك عن قلقه لأن البرنامجين لا يتفقان مع الولايات ذات الصلة. وشدد الوفد على أنه عملاً بالقرار 243/75، اللجنة نفسها، وليس الرئيس أو المكتب، هي الكيان المسؤول عن تقييم توصيات إلى اللجنة الخامسة. وفي هذا الصدد، حث الوفد اللجنة على التوصية بإعادة النظر في البرامج لجعلها متوافقة مع الولايات وأكثر توازناً. وفي إطار تعليق عام، أشار الوفد إلى أن قرار الجمعية العامة 243/75 واضح بشأن القاعدة القائلة إن الجلسات العامة واللجان الرئيسية للجمعية العامة ينبغي أن تناقش البرامج ذات الصلة عندما لا تتمكن لجنة البرنامج والتنسيق من التوصل إلى نتيجة بشأنها.

64 - وأعرب وفد باكستان عن قلقه إزاء التباين في الموارد المالية المخصصة للحقوق المدنية والسياسية مقارنة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. واستفسر الوفد عن كيفية تفسير هذا التباين بالنظر إلى أن جميع حقوق الإنسان تستحق تركيزاً واهتماماً متساويين. وأشار الوفد إلى أن جائحة كوفيد-19 قد أبرزت أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التصدي للتحديات العديدة التي يواجهها العالم اليوم. وطلب الوفد إلى الرئيس أن يذكر في موجزه أن هناك حاجة إلى إعادة النظر في البرنامجين بسبب عدم وجود اتفاق ولجعلهما أكثر توازناً من حيث تخصيص الموارد. وفي إطار تعليق عام، أشار الوفد إلى أهمية اللجنة الثالثة بوصفها منتدى للتحليل المواضيعي للمسائل المعقدة التي حالت دون التوصل إلى اتفاق في لجنة البرنامج والتنسيق.

65 - وردا على طلب للاستزادة من المعلومات عن تنفيذ البرنامج الفرعي 1 (ب)، أكدت نائبة المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن التعليم والتوعية والتحسيس بالحق في التنمية أمر بالغ الأهمية لتبادل الممارسات الجيدة والخبرات والدروس المستفادة وقصص النجاح. وذكرت المثال المتعلق باستحداث وحدة تعليمية إلكترونية تفاعلية بشأن أعمال الحق في التنمية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في عام 2018، بالتعاون مع جامعة السلام في كوستاريكا، والمعهد الدولي للصحة العالمية التابع لجامعة الأمم المتحدة في ماليزيا، الذي تلقى التدريب من خلاله 520 مشاركاً من مجموعة كاملة من أصحاب المصلحة من 135 بلداً. وذكرت مثالا آخر يتعلق ببدء العمل بمنصة إلكترونية جديدة بشأن "العمل العالمي بشأن الحق في التنمية: بناء سياسات أفضل وتبادل الممارسات الجيدة"، لتعزيز المزيد من الحوار وتبادل الآراء بشأن الحق في التنمية، التي وصل عدد المشاركين فيها إلى 407 مشاركين في جميع أنحاء العالم.

66 - وردا على طلب للاستزادة من المعلومات عن تجربة المستفيدين من زمالات الشعوب الأصلية والأقليات، أجابت نائبة المفوضة السامية لحقوق الإنسان بأن المفوضية، لكي تتكيف مع جائحة كوفيد-19، أعادت تصميم برامجها المتعلقة بزمالة الشعوب الأصلية والأقليات في عام 2020 بتعيين زملاء سابقين

كزملاء أقدمين بدلا من تنظيم دورتيها التدريبيتين السنويتين اللتين تستمران لمدة شهر واحد في جنيف. وأوضحت أن الأهداف تتمثل في تزويد هؤلاء الزملاء الأقدم بالتدريب أثناء العمل وبناء القدرات، والخبرة في سياق عمل الأمم المتحدة وأنشطتها، والفرص المتاحة لتقوية مهاراتهم في مجال الدعوة والقيادة، لا سيما في سياق جائحة كوفيد-19، وتمكين البرنامج الفرعي والأمم المتحدة من الاستفادة من خبراتهم. وقالت إن المفوضية أجرت تقييما وجاءت نتائجه مشجعة وكان أثره ملموسا، وأشارت إلى أن العديد من الزملاء قد تولوا مناصب هامة تتعلق بحقوق الإنسان في بلدانهم.

67 - وفيما يتعلق بمسألة إدماج النهج القائمة على حقوق الإنسان في عمل الأفرقة القطرية للأمم المتحدة والمنسقين المقيمين، وتعميم العمل في مجال حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة، أشارت نائبة المفوضة السامية إلى الولاية العالمية للمفوضة السامية ومفوضية حقوق الإنسان كما اعتمدت في قرار الجمعية العامة 141/48، ووجهت الانتباه بوجه خاص إلى الفقرتين 4 (ط) و 4 (ي) منه. وفيما يتعلق بتعميم مراعاة حقوق الإنسان، أشارت إلى الفقرة 28 من القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020. وقالت إن المفوضية شاركت بنشاط في المناقشات وفي الشروع في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك تصميم نظام المنسقين المقيمين والتوجيه الجديد بشأن إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، الذي يشكل محور الإصلاح على الصعيد القطري. وأضافت قائلة إن المفوضية تشارك في ضمان أن تكون حقوق الإنسان عنصرا أساسيا في التوجيه الجديد بشأن التحليل القطري المشترك/إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وقالت نائبة المفوضة السامية إن الفهم المشترك على صعيد منظومة الأمم المتحدة للنهج القائم على الحقوق مستمد من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية الأساسية التسع لحقوق الإنسان. وأشارت كذلك إلى قرار الجمعية العامة 141/48، الذي أنشأ منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان وأصدر تكليفا للمفوض السامي بأن يقوم بعدة أمور منها تنسيق أنشطة الترويج لجميع حقوق الإنسان وحمايتها على صعيد منظومة الأمم المتحدة ككل وتحسين التعاون الدولي من أجل تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها. وأشارت كذلك إلى الفقرة 126 من قرار الجمعية العامة 1/60. وأضافت قائلة إنه من أجل الاضطلاع بالولاية المتعلقة بحقوق الإنسان، كما جاءت في التكليف الصادر للمفوضية وللأمم المتحدة للنهوض بجميع حقوق الإنسان للجميع، يشمل النهج القائم على حقوق الإنسان أيضا المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان المتمثلة في المشاركة وعدم التمييز والشفافية والمساءلة؛ وهذا النهج هو أحد أهم مبادئ الأمم المتحدة للبرمجة الذي يستمد جذوره من ميثاق الأمم المتحدة ومن خطة عام 2030. وأوضحت أن استخدام مصطلحي "النهج القائم على حقوق الإنسان" و "تعميم مراعاة حقوق الإنسان" استخدام معترف به وراسخ في الأمم المتحدة ويكتسي أهمية كبرى لضمان أعمال حقوق الإنسان والحق في التنمية للجميع، بمن فيهم الفئات الأكثر ضعفا، والقضاء بفعالية على أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وأشارت إلى أن بعض الوفود قد أثارت اعتراضا على استخدام مصطلح "النهج القائم على حقوق الإنسان" في العام الماضي، وأن مفوضية حقوق الإنسان قامت بعد ذلك بصياغة الخطة البرنامجية بعناية لتجنب استخدام هذا المصطلح حيثما أمكن، على الرغم من أنه يُستخدم عادة في حلقات العمل أو التقارير أو الأدوات باعتباره أحد مبادئ الأمم المتحدة للبرمجة. وأشارت إلى أن المصطلح قد استُبق كجزء من استراتيجيات البرنامج الفرعي 1 ليعكس اللغة المتفق عليها سابقا والمستمدة من الإطار الاستراتيجي للفترة 2018-2019.

68 - وفيما يتعلق بالمسألة التي أثّرت بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قالت نائبة المفوضة السامية إن عمل مفوضية حقوق الإنسان يسترشد بمبدأ عالمية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومبدأ عدم قابلية تلك الحقوق والحريات للتجزئة ومبدأ ترابطها، وهو ما أعيد تأكيده في إعلان وبرنامج عمل فيينا (انظر قرار الجمعية العامة 141/48) وشُدّد عليه في إعلان الحق في التنمية (قرار الجمعية العامة 128/41). وأشارت إلى أن هذه الوثائق تنص بوضوح على المساواة في الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وعدم قابليتها للتجزئة وعدم خضوعها للتسلسل الهرمي، وقد كثفت المفوضية في السنوات الأخيرة عملها بشأن الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. فعلى سبيل المثال، استمر عملها في إطار البرنامج الفرعي 3 في زيادة تركيزه على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك في إطار التصدي لكوفيد-19. وأضافت قائلة إن المفوضية قامت أيضا بدور رئيسي فيما يتعلق بإطار الأمين العام للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-19، حيث عملت مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في جميع أنحاء العالم وقدمت المساعدة التقنية لتوجيه خطط الاستجابة والتعافي الوطنية المصممة وفقا للاحتياجات. وقالت إن المفوضة السامية كلفت في عام 2019 فرقة عمل داخلية لتوسيع نطاق عمل المفوضية في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيزه، مما أسفر عن مبادرة تلبية الاحتياجات المفاجئة التي بدأت في آب/أغسطس 2019 لتعزيز عمل المفوضية في هذه المجالات، وتحديد الثغرات في الدعم التقني وتسهيل الإثراء المتبادل في جميع أنحاء العالم. وأوضحت أن الفريق المعني بتلبية الاحتياجات المفاجئة قد أعطى الأولوية للعمل مع أشكال الوجود الميداني التابعة للمفوضية ومع السلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين، وقدم الدعم من خلال التحليل والبحث والمشورة لجهود الدعوة والبرامج على الصعيد القطري. وقالت إن 38 مبادرة قد أُعدت وأن استراتيجية تلبية الاحتياجات المفاجئة قد أسفرت عن نمو محفز في توسيع نطاق فهم أكثر تكاملا وشمولا للحقوق في العمل الإنمائي الذي تضطلع به المفوضية.